إسهامات الجمعيات الأهلية في الحد من ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية من منظور طريقة تنظيم المجتمع

د. محمد الدمرداش أبو الفتوح إبراهيم

مدرس بقسم تنظيم المجتمع

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ

١٤٤١هـ/٢٠١٩م

أولاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعد جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية واحدة من أخطر الجرائم التي تهدد أمن المجتمع وسلامته واستقراره، لذا حظيت هذه الجريمة باهتمام جميع الدول، والعديد من المنظمات الدولية والإقليمية، وترجع أهمية تجريم الاتجار بالأعضاء البشرية إلى كون محل الجريمة هو استغلال أعضاء جسم الإنسان باعتبارها سلعة تباع وتشتري وهو ما يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان وكرامته، وبحسب دراسات وإحصاءات متعددة فقد أِارت إلى انتشار ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية في الآونة الأخيرة على المستوى العالمي، وتعد تلك الإحصاءات تقديرية بسبب أن هذا النوع من التجارة يصنف تحت ما يسمى بالاقتصاد الخفي، إذ يتم بعيداً عن أعين الأجهزة الحكومية، وتشير الدراسات الموثقة إلى أن تجارة الأعضاء البشرية أصبحت ظاهرة عالمية، وأن نشاط مافيا تجارة الأعضاء في تزايد مستمر، وقد أرجعت تلك الدراسات عوامل انتشار تلك الظاهرة إلى أن دولاً كثيرة في العالم تتعرض لأزمات اقتصادية، كما ساعد التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الطب بشكل كبير في نجاح الاتجار بالأعضاء البشرية. وتضم تلك المافيات كوادر من أطباء وجراحين وسماسرة من مختلف دول العالم.

ومع انتشار وتعاظم حجم ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية في العديد من الدول كالصين والهند، وباكستان، وروسيا، والبرازيل، والأرجنتين، ومصر وسورية وغيرها من دول العالم قام البعض بعرض بيع أعضائهم البشرية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وأصبحت تجارة الأعضاء البشرية أربح عمل في روسيا، بل إن المحكوم عليهم بعقوبة الإعدام في الصين يتم بيع أعضاؤهم البشرية مقابل (١٠) آلاف دولار للكلية الواحدة، كما تشير بعض التقديرات إلى أن صور الاتجار بالبشر ومنها الاتجار بالأعضاء البشرية أصبحت حالياً تمثل ثالث أكبر نشاط إجرامي في العالم يحقق أرباحاً بعد الاتجار في السلاح والمخدرات. **(الدوسري، ٢٠١٣م، ص٩)**

لقد تصاعد قلق المجتمع الدولي إزاء انتشار ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية فأنصب اهتمام المجتمع الدولي على ضرورة التغلب على الصعاب والتحديات التي فرضتها تلك الجريمة المعاصرة حيث اتسع نشاط هذه الجريمة بهدف تحقيق أرباح هائلة، "وجاء في تقرير أعدته البرلمانية السويسرية الموجهة إلى الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي أنه في حين يدفع طالبو الأعضاء من ١٠٠ إلى ٢٠٠ ألف دولار أمريكي يقوم واهبو الأعضاء ببيع الكية بثمن ثلاثة آلاف دولار". **(زريقات، ٢٠٠٦م، ٣٤)**

وقد سعت العديد من الدول العربية إلى اتخاذ موقف ضد الاتجار بالأعضاء البشرية بهدف التربح وسط انتشار لتلك الظاهرة في العديد من هذه الدول وعلى إثر ذلك كانت الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، التي نصت في المادة ١٢ على حث الدول العربية على اتخاذ التدابير التشريعية لتجريم أفعال انتزاع الأعضاء الجسدية بغرض الاتجار فيها كذلك الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات في المادة ١٩ على تجريم إنشاء مواقع الشبكة المعلوماتية بقصد الاتجار بالأعضاء البشرية، إضافة إلى المبادرة التي تقدمت بها الجامعة العربية، وما حققته الجامعة من تعميم مشروع عربي موحد لمكافحة الاتجار بالبشر، وإزاء ما تمثله هذه الجريمة من مخاطر تهدد الإنسان والمجتمع جاءت هذه الدراسة للتعرف إلى سمات هذه الجريمة.

وفي تقرير نشرته المجلة البريطانية لعلم الإجرام عن تجارة الأعضاء البشرية في مصر، أغسطس ٢٠١٨م، كشف عن بعض الأرقام والإحصائيات الكارثية عن حجم هذه التجارة، حيث توصل إلى احتلال مصر مركزاً متقدماً بين الدول المتورطة في هذا النوع من التجارة غير المشروعة، وأنها تعتبر من أكبر الأسواق في تجارة الأعضاء البشرية في العالم، وفي نفس السياق، كشفت منظمة الصحة العالمية من خلال دراسة صادرة عنها مؤخراً أن مصر تعد مركزاً إقليمياً للاتجار بالأعضاء البشرية، وصنفت مصر ضمن أعلى خمس دول على مستوى العالم في تصدير الأعضاء البشرية مع كل من الصين والفلبين وباكستان وكولومبيا، وتعتبر مصر الأولى على مستوى الشرق الأوسط والمنطقة العربية. **(منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٩م، ص٣)**

وفي بحث ميداني أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بعنوان "صور الاتجار بالبشر في المجتمع المصري" رصد بيع الأطفال لأعضائهم – من خلال عينة مكونة من ٤٠٠ طفل – وبالتحديد الكلى فقط، حيث باع طفلان كليتيهما مقابل ١٥ ألف جنيه لأحدهما، و٢٥ ألف جنيه للآخر، والاثنان من الذكور في الفئة العمرية من ١٥ إلى ١٨ عاماً والاثنان من الذين تسربوا من مرحلة التعليم الابتدائي. **(المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٩م، ص٢)**

وتأتي مسألة غياب التشريعات القانونية والدستورية التي تحرم مثل هذه الجرائم وتحجم من اتساع رفعتها كأحد أبرز أسباب تمدد هذه الظاهرة وانتشارها، فرغم صدور بعض القوانين المعدلة والتي تجرم هذه الممارسات في ٢٠١٠م، فالخبراء أشاروا إلى أنها غير كافية للسيطرة على تلك الجرائم التي تمثل في جبين المصريين، وتسئ لسمعتها في الداخل والخارج. **(الدوسري، ٢٠١٣م، ص١٠)**

وتهتم العديد من المهن بالمشكلات التي تواجه الأفراد والمجتمعات ومن أهمها في العصر الحديث ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية حيث نجد مهنة الخدمة الاجتماعية تهتم بمساعدة الفئات التي تتعرض للاتجار على حل مشكلاتهم وإعادة توافقهم مع المجتمع كذلك تهدف الخدمة الاجتماعية إلى رعاية الضحايا وساعدتهم وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم ولأسرهم، وبصفة عامة يجب إعطاء الأولوية للأهداف الوقائية عن الأهداف العلاجية لمميزات الوقاية على العلاج وبحكم ظروف الدول النامية فإنها يجب أن تعطي اهتماماً أكبر بمحور الوقاية في الدفاع الاجتماعي لما يحققه من ترشيد في استخدام الموارد وتجنب الوقوع فريسة للمشكلات من خلال الوقاية منها أو تقليل فرص وقوعها أو تقليل الآثار السلبية لها عندما تحدث هذه المشكلات كما أن الأهداف العلاجية تعتبر ذو كلفة عالية من حيث الوقت والجهد والتكاليف المادية بما لا يتناسب مع ظروف هذه الدول وجهودها نحو اختصار الوقت وتوفير الجهد والتكاليف للإسراع بعمليات التنمية لديها. **(عرفة، ٢٠١٥م، ص١١٣)**

ولطريقة تنظيم المجتمع دور هام في الحد من ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية وذلك من خلال مؤسساتها المجتمعية، ومن أهمها الجمعيات الأهلية والتي تعتبر محور الارتكاز للمجتمع المدني أًبح وجودها في الوقت الراهن يشكل دوراً فاعلاً كشريك في مساعدة الحكومة على تحقيق أهدافها وخططها وخاصة بعد انحصار دور الحكومة وعجز مواردها في تحقيق أهداف تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية.

فالجمعيات الأهلية تكفل تحقيق الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، فهي تتوجه بخدماتها إلى المجتمع ككل بهدف تنميته اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، كما تمتلك القدرة على تمكين الناس من حصولهم على الفرص الاجتماعية والاقتصادية من خلال تبنيها قدرات تمكينية ، ولقد انعكس ذلك على اهتمامها بقضايا ومشكلات الفئات الفقيرة والمهمشة والتي يكونوا ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية. **(قنديل، ١٩٩٥م، ص٢٢)**

ولقد اهتمت العديد من الدراسات السابقة بدور الجمعيات الأهلية في الحد من ظاهرة الاتجار بالبشر ولم تتناول الاتجار بالأعضاء البشرية، ومن أهم هذه الدراسات نجد دراسة (عرفان، ٢٠١٠م) والتي تهدف إلى تحديد آليات الخدمة الاجتماعية في مواجهة الآثار المترتبة على الاتجار بالبشر ولقد حددت الدراسة إلى أن مشكلة الاتجار في البشر إحدى التحديات الكبرى التي تهدد أمن المجتمعات البشرية وكيانها واستقرارها، كما أصبحت جرائمها تجارة تحتل المركز الثالث في الأرباح بعد تجارة السلاح والمخدرات، فضلاً عن أنها أصبحت أكثر نمواً واتساعاً حتى أصبحت مشكلة عالمية تخص جميع دول العالم سواء أكانت تلك الدول نقاط تجمع، أو محطات عبور، أو وجهة نهائية لتلك التجارة، وتعد جرائمها الآن من الجرائم الدولية المنظمة العابرة للدول أو ما يسمى عبر الوطنية، وإن كانت في بعض البلدان من الممكن أن تحتوي جميع هذه النشاطات، بحيث يمكن استغلال الأشخاص الذين يتم تهريبهم في عملية نقل السلاح والمخدرات، وجعلهم غطاء، وأيضاً يستغل بعضهم في عملية الرقيق الأبيض خصوصاً الفتيات منهم وبعض القصر، وتجارة تهريب البشر هي نفسها تجارة الرق القديم قدم التاريخ وقدم الإنسان وإن كانت الآن في الأسلوب مختلف عن سابقه، إذ كانت قديماً تتم قسراً وعنوة وجبراً فهي الآن في شكل مختلف عن السابق إذ إنها تتم برضا وطيب خاطر، بل أكثر من ذلك أنها تتفق من أجلها الأموال بل الأرواح في سبيل أن يهرب الشخص من مكان إلى آخر.

أما دراسة (الدوسري، ٢٠١٧م) فكانت تهدف إلى التعرف على خصائص جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية والعوامل وراء انتشارها وعلاقتها بالتغيرات الاجتماعية، وآثارها في الفرد والنسق الأسري والبناء الاجتماعي وأبرز ضحاياها، ولقد أوصت الدراسة على ضرورة عمل المؤسسات المجتمعية على رفع مستوى الوعي لدى جميع أفراد المجتمع بمخاطر جريمة الاتجار بالأعضاء وبأن تتجه الإجراءات الوقائية في المجتمع إلى الفئات الأكثر عرضة لأن يصبحوا ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية.

وركزت دراسة (الرميان، ٢٠١٣م) على العقوبة المقررة لجريمة سرقة الأعضاء البشرية والاتجار بها، وأركان المسئولية الجنائية في هذه الجريمة، كما عرضت الباحثة لبعض القوانين الضابطة لموضوع زراعة الأعضاء في بعض الدول العربية، مركزة على الجوانب القانونية أكثر منها على الجوانب الاجتماعية لجريمة الاتجار بالأعضاء البشرية، وعلى الرغم من تطرق الدراسة لآثار جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية، إلا أن الدراسة لم تتناول موضوع العوامل وراء انتشار هذه الجريمة، و الضحايا التي تناولتها الدراسة الحالية.

وهدفت دراسة (عبد الحميد، ١٤٢٥هـ) إلى الوقوف على حجم وأبعاد ظاهرة الاتجار بالأشخاص، والأعضاء البشرية، وتحديد أسباب الظاهرة، وأهم المنظمات، وأكثر الدول التي تنتشر فيها، فسلطت الضوء على ظاهرة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية من حيث نشأة الظاهرة ومواطنها، والبيانات المسجلة حول كل من

الاتجار بالبشر والاتجار بالأعضاء البشرية والآثار الاقتصادية والاجتماعية لها، وهي تتفق مع الدراسة الحالية في تناول موضوع الاتجار بالأعضاء البشرية إلا أنها تختلف عن الدراسة الحالية في كونها تتناول جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية باعتبارها جريمة مستجدة وذات آثار على النسق الأسري وهو ما لم تتعرض له الدراسة السابقة، وقد تحدث دون الارتباط بجريمة الاتجار بالبشر.

أما دراسة (الدسوقي، ٢٠١٤م) فكانت تهدف إلى تناول التكامل بين جهود المنظمات الحكومية والأهلية في التخطيط لبرامج رعاية الأطفال ضحايا الاتجار بالبشر وقد أوصت الدراسة على ضرورة تكامل وتعاون المنظمات الحكومية والأهلية في برامجها وخدماتها من أجل الحد من مخاطر ظاهرة الاتجار بالبشر، كما جاءت دراسة (قناوي، ٢٠١٥م) والتي كانت تهدف إلى تقدير حاجات الأطفال ضحايا الاتجار بالبشر وأوصت الدراسة على ضرورة إشباع حاجات ورغبات الأطفال ضحايا الاتجار بالبشر من خلال المؤسسات والجمعيات الأهلية.

كما توصلت نتائج دراسة (منال طلعت محمود، ٢٠٠٧م) إلى أن برامج حماية الأطفال المعرضين للخطر تتفق مع احتياجاتهم الفعلية، وأن المنظمة تتوافر لديها معلومات عن أساليب حماية هؤلاء الأطفال، وأن المنظمة تسعى على زيادة موردها عن طريق التنسيق بينها وبين المنظمات الأخرى العاملة في نفس المجال، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء مراكز لحماية وتأهيل الأطفال بالتعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، العمل على تأمين التدعيم المهني للجهات الحكومية وغير الحكومية لوضع البرامج والآليات الوقائية والعلاجية الفعالة، ضرورة التنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية في مجال حماية الأطفال من المخاطر المتعددة، دعوة المنظمات الحكومية وغير الحكومية للسعي إلى مزيد من وضع برامج الحماية على كافة المستويات لمعالجة المشكلات التي يعاني منها الأطفال في المجتمع. كما أشارت دراسة Mattar, M. Y. (٢٠٠٦م) إلى أنه لكي يتمكن المجتمع من مواجهة تلك الظاهرة والتقليل من الاتجار بالأطفال ينبغي العمل على اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة من خلال آليات تنفيذ القوانين والتشريعات الخاصة بمنع الاتجار بالأطفال. وأيدت ذلك نتائج دراسة سهير عبد المنعم (٢٠٠٩م) والتي أشارت إلى مجموعة من التوصيات ومنها إصدار تشريع متكامل يعاقب على الاتجار بالبشر، الحد من الطلب على الاتجار بالطلب بتدابير مختلفة ، استكمال التشريع الجنائي بتشريعات اجتماعية وإدارية متخصصة تهدف إلى حماية الضحايا المحتملين، مثل إسباغ الحماية القانونية على العاملين في المنازل .

وأكدت على ذلك دراسة أحمد محمد أمين وآخرون (٢٠٠٩م) حيث توصلت إلى ضرورة تحديث الأنظمة والقوانين والتشريعات لضمان الملاحقة الجنائية لكافة المسئولين عن هذه الجريمة وحماية ضحايا الاتجار بالبشر ومساعدتهم مع احترام كامل لحقوقهم الإنسانية.

ورغم جميع الجهود الوطنية المبذولة في إطار مواجهة قضية الاتجار بالبشر ومخاطرها وتداعياتها على المجتمع، من قبل كافة الأطراف المعنية، إلا أنه لم تتناول أي دراسة سابقة ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية باستثناء دراسة (الدوسري، ٢٠١٧م) التي تناولت الظاهرة، التي تحد من مواجهة تلك الظاهرة، ولعل من أهم تلك التحديات: غياب ثقافة هذه الظاهرة وعدم وضوح الرؤية، وعدم وجود إحصاءات وبيانات محددة ودقيقة حول ظاهرة الاتجار بالبشر وأشكالها في مصر، عدم وجود مراكز إيواء متخصصة لاستقبال ضحايا جرائم الاتجار

بالبشر كما أشارت دراسة أشرف عبد العزيز يوسف (٢٠١١م) إلى عدم وجود آلية واضحة للتعاون بين الجهات المعنية بالطفل سواء قضائية أو أمنية أو اجتماعية مما أدى إلى فقدان التنسيق والتكامل.

وبما أن مهنة الخدمة الاجتماعية من المهن التي تحرص على تقديم كافة البرامج والخدمات للأفراد والمجتمعات الذين يعانون من مشكلات اجتماعية، نجد أنه يمكن أن تسهم الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني والتي يعمل فيها أخصائيين اجتماعيين في مجال تنظيم المجتمع في الحد من ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشري، ولذا فإن مشكلة الدراسة الحالية تتحدد في السؤال التالي:

"ما إسهامات الجمعيات الأهلية في الحد من ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية من منظور طريقة تنظيم المجتمع؟" وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

١-ما أنماط المتاجرة في الأعضاء البشرية كإحدى ظواهر الاتجار بالبشر؟

٢-ما العوامل التي تسهم في انتشار ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية؟

٣-ما الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية؟

٤-ما المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية للحد من انتشار ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية؟

٥-ما المقترحات التي يمكن أن تسهم في تفعيل دور الجمعيات الأهلية للحد من انتشار ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

١-انتشار ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية في مصر وحالة من القلق والترقب التي تسيطر على المجتمع المصري منذ الإعلام عن سقوط واحدة من أكبر شبكات تجارة الأعضاء البشرية عام ٢٠١٩م.

٢-حيوية الموضوع الذي تتناوله الدراسة الحالية ومن تناوله المحدود في أدبيات الدراسات التي تطرقت إلى الجرائم المستجدة ومنها تحديداً جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية، فالأهمية النظرية لهذه الدراسة تبرز فيما تمثله من إضافة للتراكم المعرفي من خلال تزويد المكتلة العربية بنسق المعلومات التي توضح خصائص الاتجار بالأعضاء البشرية وضحاياها وتداعياتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع.

٣-تبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة في النتائج التي يؤمل أن تسفر عنها والتصور المقترح الذي يسهم في الحد من ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية بالجمعيات الأهلية ورفع مستوى التنسيق بين منظمات المجتمع المدني.

٤-تعاظم الدور الحديث لطريق تنظيم المجتمع في الجمعيات الأهلية في مواجهة المشكلات الاجتماعية المستحدثة وبخاصة المشكلات ذات العلاقة بأفراد المجتمع ومنها ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١-تناول أنماط المتاجرة في الأعضاء البشرية كإحدى ظواهر الاتجار بالبشر.

٢-التعرف على العوامل التي تسهم في انتشار ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية.

٣-التعرف على الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية.

٤-تناول المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية للحد من انتشار ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية.

٥-تحديد المقترحات التي يمكن أن تسهم في تفعيل دور الجمعيات الأهلية للحد من انتشار ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية.

٦-وضع تصور مقترح لطريقة تنظيم المجتمع لتفعيل إسهامات الجمعيات الأهلية للحد من ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية.

رابعاً: مفاهيم الدراسة:

١-مفهوم الجمعيات الأهلية:

تعرف الجمعيات الأهلية في قاموس مصطلحات الخدمة الاجتماعية على أنها منظمات أنشئت لتحقيق أهداف اجتماعية معين وليس بغرض الحصول على الربح ويضم هذا المصطلح من الناحية العلمية المؤسسات التي تدعم حالياً من الحكومة وهي عادة مؤسسة خاصة واجتماعية وتطوعية وبشرط ألا يكون لها هدف أساسي هو الحصول على الربح. (Robert L., 2007, p. 108)، وتهدف الجمعيات الأهلية إلى تحقيق ما يلي:

أ-تنمية الموارد البشرية والإسهام في علاج مشكلة النقر والتفكك الاجتماعي.

ب-تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمعات المحلية.

جـ-التأثير على منظومة القيم في المجتمع المحلي.

وفي ضوء مما سبق يمكن تعريف الجمعيات الأهلية في الدراسة الحالية بأنها:

هي تلك المنظمات التي لا تهدف للربح والتي تقوم مجموعة من الخدمات للحد من ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية و التوعية بمخاطرها وتقديم أفضل الخدمات والبرامج لضحايا الاتجار في الأعضاء البشرية.

٢-مفهوم الاتجار بالأعضاء البشرية:

أ-مفهوم الاتجار:

مصدر يقصد به البيع والشراء بقصد الحصول على ربح، وهو التجارة، وإذا كان محل التجارة مشروعاً كانت مشروعة كالاتجار في السلع والبضائع، أما إذا كان محل التجارة غير مشروع فهي تجارة غير مشروعة كالاتجار في المخدرات والاتجار في بني البشر، ومنه نقل عضو من جسم بشري مقابل ثمن من أجل الاتجار. **(عرفة، ٢٠٠٥م، ص٢٨)**

ب-مفهوم العضو البشري:

في اللغة: العضو بالضم والكسر هو أحد الأعضاء من الشاة وغيرها، وقيل هو كل عظم وافر اللحم، ويطلق لفظ العضو أيضاً ويراد به أطراف الإنسان. **(ابن منظور، ١٤٠٨هـ، ص٢٦٤)**

ويشير (الشيخلي، ٢٠٠٥م) إلى العضو في جسم الإنسان بأنه: "كل لحم خالص أو يتجوفه عظم وهو جزء من أي جهاز في الجسم كالجهاز البصري أو التناسلي أو الهضمي". **(الشيخلي، ٢٠٠٥م، ص٢٣٣)**

وعرفه مجمع الفقه الإسلامي العضو البشري على أنه: أي جزء من الإنسان من أنسجة وخلايا ودماء ونحوها كقرنية العين سواء أكان متصلاً به أم انفصل عنه. **(مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ١٩٨٨م، ص٨٠٥)**

ويقصد بالعضو في هذه الدراسة: أي جزء من الإنسان سواء أكان هذا الجزء ظاهراً كاليد والعين والشعر أم غير ظاهر كالكبد والكلية والنخاع وسواء أكان جامداً كما ذكر أم سائلاً.

بناءً عليه يمكن تحديد مفهوم جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية في هذه الدراسة:

عملية استئصال جزء من الإنسان سواء أكان هذا الجزء ظاهراً أم غير ظاهر وسواء أكان جامداً أم سائلاً، دون موافقة صاحب الجزء المستأصل أو بموافقته مقابل الحصول على مبلغ مالي أو الحصول على منفعة مادية.

خامساً: النظرية المفسرة للدراسة:

نظرية المنظمة:

تنشأ المنظمة لاحتياج المجتمع إليها لتحقيق مجموعة من الأغراض المحددة والتي تعجز الجهود الفردية المبعثرة عن تحقيقها، فمن الأهمية بمكان أن ندرك أن فكرة المنظمة تنشأ من منطلق أن الفرد وحده غير قادر على تحقيق وإشباع حاجاته ورغباته، فإنه يجد نفسه في حاج إلى الاعتماد على الآخرين لمساعدته في تحقيق هذه الاحتياجات. **(فتحي، ٢٠٠٢م، ص٢١٣)**

وهناك أنواع عديدة من الأهداف للمنظمة الواحدة وعلى حد تعبير اتزيوني، فهناك مثلاً الأهداف المعلنة أو المقررة أو الرسمية، الأهداف الفعلية أو الحقيقية وهي التي تعمل المنظمة على تحقيقها فعلاً والتي تخدمها مختلف أنشطة المنظمة. **(السروجي، ١٩٩١م، ص٣٥)**

وتوجد العديد من المداخل لتحليل المنظمات، وسوف تركز الدراسة الحالية على مدخلين أساسيين لدراسة وتحليل المنظمات وهما: **(حمزاوي، ١٩٩١م، ص١٦٣)**

-المدخل الأول: وهو مدخل يأخذ المنظمة كلها كوحدة واحدة للتحليل.

-المدخل الثاني: وهو مدخل يركز على مقارنة عدد من المنظمات ببعضها البعض، وذلك على أساس أنه لا يركز على المنظمة في حد ذاتها بقدر ما يركز على علاقاتها، أياً ما تكون هذه العلاقات بغيرها من المنظمات، وهذا المدخل يعطي تركيزاً للخلفية التنظيمية التي تتمثل في كون هذه المنظمات جميعها هي جزء من كل أكبر يمارس تأثيره عليها بمثل ما يتأثر بها. وهذا المدخل يعد من أكثر المداخل الملائمة للدراسة الحالية والتي تركز على دراسة التكامل بين جهود المسئولين بالمنظمات الحكومية والأهلية العاملة في مجال الحد من ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية. ويستفاد من هذه النظرية في الآتي:

١-التأكيد على الدور الذي تلعبه المنظمات الحكومية والأهلية في الحد من ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشري ومواجهة مشكلاتهم المختلفة بما يسهم في تحقيق الأهداف الرسمية المعلنة لتلك المنظمات أو الأهداف الفعلية الحقيقية التي يتم تنفيذها من خلال مختلف الأنشطة بالمنظمة.

٢-ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية هم في حالة من الاستضعاف التي تجعلهم غير قادرين على إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم وبالتالي فإنهم يحتاجون إلى المنظمات التي تستهدف رعايتهم وتقديم الخدمات المختلفة لهم، لإعادة تأهيلهم وإدماجهم مرة أخرى في المجتمع.

٣-إن منظمات رعاية المهتمة ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية لا تعمل في فراغ، وإنما تعمل في إطار البيئة وبالتالي فإنها تتعامل وتتعاون مع بقية المنظمات التي تعمل في نفس المجال، مما يستوجب ضرورة إحداث تنسيق وتكامل بين تلك المنظمات في التخطيط لبرامج رعاية الضحايا.

٤-ضرورة توسيع نطاق الاتصالات والتفاعلات بين المنظمات الحكومية والأهلية العاملة في مجال رعاية ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية الأطفال ضحايا الاتجار.

سادساً: الإجراءات المنهجية:

١-نوع الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تهتم بالوصف الكمي والكيفي للظاهرة موضوع الدراسة حيث تهتم الدراسة الحالية بوصف وتحديد إسهامات الجمعيات الأهلية في الحد من ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية.

٢-المنهج المستخدم:

تستخدم الدراسة الحالية منهج المسح الاجتماعي بأسلوب الحصر الشامل للأخصائيين الاجتماعيين بالجمعيات الأهلية المعنية برعاية ضحايا الاتجار بالبشر، وذلك لأسباب منهجية لعل من أهمها أنه يفيد في الحصول على بيانات كمية ضرورية .

٣-أدوات جمع البيانات:

تمثلت أدوات جمع البيانات في استمارة استبيان للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مجال رعاية ضحايا الاتجار بالبشر.وتم تصميم الاستمارة وفقاً للخطوات التالية:

١-قام الباحث بالرجوع إلى التراث النظري للدراسة والدراسات السابقة المتصلة بموضوع الدراسة لتحديد العبارات التي ترتبط بكل متغير من المتغيرات الخاصة بالدراسة.

٢-صدق أداة الدراسة: استخدم الباحث الصدق الظاهري للتحقيق من صدق أداة الدراسة وذلك بغرض أداة الدراسة على (١٠) تحكم لإبداء الرأي في صلاحية الأداة من حيث السلامة اللغوية للعبارات من ناحية وارتباطها بمتغيرات الدراسة من ناحية أخرى، وبناء على ذلك تم تعديل وإضافة وحذف بعض الأسئلة والعبارات وفقاً لدرجة اتفاق لا تقل عن ٨٠%، وفي النهاية هذه المرحلة تم وضع أدارة الدراسة في صورتها النهائية.

٣-ثبات أداة الدراسة: للتحقق من ثبات الأداة تم استخدام طريقة الاختبار وإعادة لاختبار Test – Retest حيث قام الباحث بتطبيق الأداة على عينة قوامها (١٠) مبحوثين، ثم أعاد التطبيق مرة أخرى بفاصل زمني (١٥) يوماً، وتم حساب معامل ارتباط سبيرمان بين التطبيقين وجاءت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (١)

يوضح العلاقة بين التطبيق الأول والثاني للأداة على عينة من الأخصائيين الاجتماعيين بالجمعيات الأهلية

أبعاد الأداة	ن= ٥
الأنماط	**٠.٨٧٨
العوامل	**٠.٨٩٩
الآثار	**٠.٨٩٩
المعوقات	**٠.٨٦٨
المقترحات	**٠.٨٧٧
الأداة ككل	**٠.٨٧٤

**دال عند مستوى معنوية ٠.٠١ *دال عند مستوى معنوية ٠.٠٥

ويتضح من بيانات الجدول السابق أن معدل الثبات لكل بعد من أبعاد الأداة، وللأداة ككل مقبول ودال إحصائياً.

٤-مجالات الدراسة:

أ-المجال البشري: الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالجمعيات الأهلية المهتمة بظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية بمحافظة كفر الشيخ وعددهم (٩٤) أخصائياً اجتماعياً.

ب-المجال المكاني: عدد (١٢) جمعية أهلية تابعة للاتحاد الإقليمي بمحافظة كفر الشيخ والمهتمة بظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية.

جـ-المجال الزماني: ٢٠١٩/٢/٢٤م حتى ٢٠١٩/٣/٢٣م.

٥-المعاملات الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام المعاملات الإحصائية التالية:

١-التكرارات والنسب المئوية.

٢-الوسط المرجح: وتم حسابه عن طريق المعادلة التالية:

(مج نعم × ٣ + مج إلى حد ما × ٢ + مج لا × ١)/ ن

سابعاً:تفسير وتحليل الدراسة

الجدول رقم (١) يوضح خصائص عينة الدراسة ن=٩٤

م	الفئة	النوع	التكرار	النسبة المئوية
١	الجنس	-ذكر	٦٧	%٧١
		-أنثي	٢٧	%٢٩
٢	العمر الزمني	-من ٢٠ إلي ٣٠ عاماً	١٧	%١٨
		-من ٣٠ إلي أقل من ٤٠ عاماً	٢٣	%٢٤
		-من ٤٠ إلي أقل من ٥٠ عاماً	١٢	%١٣

م	الفئة	النوع	التكرار	النسبة المئوية
		-من ٥٠ إلي أقل من ٦٠ عاماً	٢٨	%٣٠
		-أكثر من ٦٠ عاماً	١٤	%١٥
٣	المؤهل العلمي	-دبلوم متوسط خدمة اجتماعية	١١	%١٢
		-بكالوريوس خدمة اجتماعية	٥١	%٥٤
		-ليسانس آداب/ اجتماع	٢٤	%٢٥
		-دراسات عليا	٨	%٩
٤	العمل الحالي بالجمعية	-مدير بالجمعية	٩	%١٠
		-أخصائي اجتماعي بالجمعية	٨٥	%٩٠
٥	سنوات الخبرة	-أقل من ٥ سنوات	١٨	%٢١
		-من ٥ سنوات إلي أقل من ١٠ سنوات	٢٩	%٣٠
		-من ١٠ إلي أقل من ٢٠ سنة	٢٥	%٢٦
		-أكثر من ٢٠ سنة	٢٢	%٢٣

الجدول رقم (١) يوضح خصائص عينة الدراسة وجاءت كما يلي:

١-أن ٧١% من عينة الدراسة من الذكور وبنسبة ٧١% والإناث ٢٩%.

٢-العمر الزمني لعينة الدراسة ٣٠% من ٥٠ إلي أقل من ٦٠ عاماً و٢٤% أقل من ٣٠ إلي أقل من ٤٠ عاماً.

٣-أن ٥٤% من عينة الدراسة من الحاصلين على بكالوريوس خدمة اجتماعية و٢٥% منهم من الحاصلين على ليسانس آداب/اجتماع.

٤-٩٠% من عينة الدراسة يعملون أخصائيون اجتماعيون بالجمعيات الأهلية و١٠% منهم يعملون مدير للجمعية

٥-بالنسبة لسنوات الخبرة وجد أن ٣٠% منهم خبرتهم من ٥ إلي أقل من ١٠ سنوات، ٢٦% منهم من ١٠ إلي أقل من ٢٠ عاماً.

الجدول رقم (٢) يوضح خصائص ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية ن=٩٤

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	النسبة	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
١	الاتجار بالأعضاء البشرية أحد أشكال الجريمة المنظمة	٧٢	١٤	٨	٢٥٢	٢,٦	%٨٩	٥
٢	الاتجار بالأعضاء البشرية جريمة ذات طابع خفي	٦٣	٢٩	٢	٢٤٩	٢,٦	%٨٨	٦
٣	تعتبر ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية ذات	٨١	٧	٦	٢٦٣	٢,٧	%٩٣	٣

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	النسبة	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
	طابع دولي							
٤	ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية جريمة مستحدثة	٩٢	١	١	٢٧٩	٢,٩	%٩٩	١
٥	تعمل ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية على إساءة استعمال التقنيات العلمية	٨٩	٤	١	٢٧٦	٢,٩	%٩٨	٢
٦	تعتبر ظاهرة تسهم في إفساد القيم الأخلاقية والعلاقة الاجتماعية الأسرية	٩٣	١	-	٢٨١	٢,٩	%٩٩	١
٧	ترتبط بأكثر من نوع واحد من الجرائم كالاختطاف والقتل والهجرة غير الشرعية	٨٤	٢	٨	٢٦٤	٢,٨	%٩٣	٣
٨	تشابك عوامل ظهورها وانتشارها بالظروف العامة للدولة	٣٧	٢٢	٣٥	١٩٠	٢,٠٠	%٦٧	٧
٩	ظاهرة مركبة من عدة عناصر (السلعة . التاجر . السوق)	٩١	٣	-	٢٧٩	٢,٩	%٩٩	١
١٠	سلوك غير مشروع الواقعة على الأفراد والمجتمعات	٨٢	٣	٩	٢٦١	٢,٧	%٩٢	٤

الجدول رقم (٢) يوضح خصائص ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية، وجاءت أهم هذه الخصائص وفي المرتبة الأولى وبنسبة ٩٩% أن ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية جريمة مستحدثة، تعتبر ظاهرة تسهم في إفساد القيم الأخلاقية والعلاقة الاجتماعية الأسرية، وأنها ظاهرة مركبة من عدة عناصر (السلعة . التاجر . السوق)، وفي المرتبة الثانية وبنسبة ٩٨% تعمل ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية على إساءة استعمال التقنيات العلمية تعتبر ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية ذات طابع دولي.

الجدول رقم (٣) يوضح أنماط المتاجرة في الأعضاء البشرية ن=٩٤

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	النسبة	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
١	قيام شبكة متخصصة بتوفير الأعضاء البشرية بالتعاون مع مستشفيات خاصة بمقابل مادي	٨٩	١	٤	٢٧٣	٢,٩	%٩٧	٢
٢	اختطاف الأطفال واستئصال بعض الأعضاء منهم مثل سرقة العيون والكلي	٢٣	١٧	٥٤	١٥٧	١,٦	%٥٥	٨

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	النسبة	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
٣	اختطاف المشردين والمعاقين والمجانين والقيام بقتلهم ومن ثم بيع أعضاء من أجسادهم	١٩	١١	٦٤	١٤٣	١,٥	%٥٠	٩
٤	سرقة الجثث سواء كانت جثث المحكوم عليهم بالإعدام أو غيرهم	٧٧	١٤	٣	٢٦٢	٢,٧	%٩٣	٤
٥	نبش القبور والاستيلاء على جثث الموتى حال دفنهم	٨٢	٦	٦	٢٦٤	٢,٨	%٩٣	٤
٦	شركات وهمية للتوظيف لسرقة الأعضاء البشرية للفقراء	٩١	٢	١	٢٧٨	٢,٩	%٩٨	١
٧	استئصال الأعضاء البشرية للأسرى لدي التنظيمات الإرهابية	٨٨	٢	٤	٢٧٢	٢,٨	%٩٦	٣
٨	تهريب وبيع الأعضاء البشرية مثل القلب والكبد والكلي والأمعاء في السوق السوداء	٢٤	١٧	٥٣	١٥٩	١,٦	%٥٦	٧
٩	نزع الأعضاء البشرية من الأشخاص دون علمهم بحجة إجراء عملية أخرى	٧٣	١٢	٩	٢٥٢	٢,٦	%٨٩	٦
١٠	إغراء الفقراء بالمال لاستئصال أحد الأعضاء البشرية	٨١	٢	١١	٢٥٨	٢,٧	%٩١	٥

الجدول رقم (٣) يوضح أنماط المتاجرة بالأعضاء البشرية|، وجاءت في المرتبة الأولي وبنسبة ٩٨% شركات وهمية للتوظيف لسرقة الأعضاء البشرية للفقراء وفي المرتبة الثانية وبنسبة ٩٧% قيام شبكة متخصصة بتوفير الأعضاء البشرية بالتعاون مع مستشفيات خاصة بمقابل مادي، استئصال الأعضاء البشرية للأسرى لدي التنظيمات الإرهابية في المرتبة الثالثة وبنسبة ٩٦%

الجدول رقم (٤) يوضح العوامل التي تسهم في انتشار ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية ن=٩٤

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	النسبة	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
١	انتشار الفقر وسوء الأوضاع الاقتصادية	٩٢	٢	–	٢٨٠	٢,٩	%٩٨	١
٢	المكاسب والأرباح المادية الضخمة التي تخبي من عمليات الاتجار في	٩٢	١	١	٢٧٩	٢,٩	%٩٩	١

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	النسبة	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
	الأعضاء البشرية							
٣	ارتفاع عدد المرضى وزيادة الطلب على الأعضاء البشرية	٨٣	٤	٧	٢٦٤	٢,٨	%٩٣	٣
٤	عدم المساواة وانعدام الشفافية في عمليات النقل والزرع	٧٥	١٣	٦	٢٥٧	٢,٧	%٩١	٤
٥	تحويل شبكة الإنترنت إلي سوق سوداء لتجارة الأعضاء البشرية	٩٢	١	١	٢٧٩	٢,٩	%٩٩	١
٦	إجراء التجارب والدراسات العلمية على الأعضاء البشرية بدلاً من الحيوانات	٦٢	١٣	١٩	٢٣١	٢,٤	%٨٢	٧
٧	ضعف إنفاذ القانون وانتشار الفساد والمحسوبيات وشراء الذمم	٨٤	٦	٤	٢٦٨	٢,٨	%٩٥	٢
٨	الإقصاء الاجتماعي بناءً على النوع الاجتماعي والعرق والطائفة	٩٣	١	–	٢٨١	٢,٩	%٩٩	١
٩	انخفاض مستوى فرص التعليم لدي ضحايا الاتجار في الأعضاء البشرية	٧٣	١٥	٦	٢٥٥	٢,٧	%٩٠	٥
١٠	الهجرة غير الشرعية والانخداع حول توعية العمل الخارجي	٦٢	٢٧	٥	٢٤٥	٢,٦	%٨٧	٦

الجدول رقم (٤) يوضح أهم العوامل التي تسهم في انتشار ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية وجاءت أهم هذه العوامل وفي المرتبة الأولي وبنسبة ٩٩% انتشار الفقر وسوء الأوضاع الاقتصادية والمكاسب والأرباح المادية الضخمة التي تجني من عمليات الاتجار في الأعضاء البشرية تحويل شبكة الإنترنت إلي سوق سوداء لتجارة الأعضاء البشرية، الإقصاء الاجتماعي بناءً على النوع الاجتماعي والعرق والطائفة.

الجدول رقم (٥) يوضح الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية ن=٩٤

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	النسبة	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
١	ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية تمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان	٩٢	١	١	٢٧٩	٢,٩	%٩٩	١
٢	الاتجار بالأعضاء البشرية يؤدي للتفكك الاجتماعي	٩٣	١	–	٢٨١	٢,٩	%٩٩	١

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	النسبة	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
٣	ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية يدعم الجرائم المنظمة	٧٥	١٤	٥	٢٥٨	٢,٧	%٩١	٥
٤	الاتجار بالأعضاء البشرية يتلف الصحة العامة للفرد مما يؤثر على المجتمع	٩٠	٢	٢	٢٧٦	٢,٩	%٩٨	٢
٥	الاتجار بالأعضاء البشرية يفرض تكاليف اقتصادية باهظة	٨٣	٧	٤	٢٦٠	٢,٧	%٩٢	٤
٦	ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية يفسد سلطة الحكومة على الفرد والمجتمع	٦٤	١٢	١٨	٢٣٤	٢,٤	%٨٣	٦
٧	انتشار الأمراض الجنسية والبغاء والإجهاض	٨٢	٨	٤	٢٦٦	٢,٨	%٩٤	٣
٨	يؤدي إلي التفكك الأسري وانتشار ظاهرة التسول وأطفال الشوارع	٩١	١	٢	٢٧٧	٢,٩	%٩٨	٢
٩	ارتفاع معدل الأمية لحرمان الأطفال والشباب من متابعة دراستهم	٣٤	٤٧	١٣	٢٠٩	٢,٢	%٧٤	٧
١٠	استدراج النساء والأطفال والتعامل معهم كسلع تجارية	٧٩	١٣	٢	٢٦٥	٢,٨	%٩٤	٣

الجدول رقم (٥) يوضح الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية وجاءت أهم هذه الآثار وفي المرتبة الأولي وبنسبة ٩٩% ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية تمثل انتهاكاً لحقق الإنسان، الاتجار في الأعضاء البشرية يؤدي إلي التفكك الاجتماعي وفي المرتبة الثانية وبنسبة ٩٨% الاتجار في الأعضاء البشرية يفرض تكاليف اقتصادية باهظة يؤدي إلي التفكك الأسري وانتشار ظاهرة التسول .

الجدول رقم (٦) يوضح المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية للحد من انتشار ظاهرة الاتجار في الأعضاء

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	النسبة	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
١	عدم وجود خدمات لضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية بالجمعيات الأهلية	٩٤	–	–	٢٨٢	٣	١٠٠ %	١
٢	صعوبة تمويل برامج للتوعية بمخاطر الاتجار بالأعضاء البشرية	٩٤	–	–	٣٨٢	٣	١٠٠ %	١
٣	نقص خبرة الأخصائيين الاجتماعيين بالجمعيات الأهلية في مجال الاتجار	٩٤	–	–	٣٨٢	٣	١٠٠ %	١

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	النسبة	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
	بالأعضاء البشرية							
٤	الافتقار للأخصائيين الاجتماعيين المدربة لابتكار أساليب مناسبة تقدم لضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية	٩٤	–	–	٣٨٢	٣	١٠٠ %	١
٥	عدم توفر إحصائيات دقيقة حول احتياجات ومشكلات ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية	٩٤	–	–	٣٨٢	٣	١٠٠ %	١
٦	قصور السياسات الاجتماعية عن توفير الخدمات اللازمة لمقابلة حاجات ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية	٩٤	–	–	٣٨٢	٣	١٠٠ %	١
٧	قصور القوانين والتشريعات القائمة عن ضمان ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية	٣٤	١٧	٤٣	١٧٩	١,٩	%٦٣	٥
٨	قصور السياسات الاجتماعية عن مواجهة الظروف الاجتماعية التي تعزز ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية	٥٨	١٦	٢٠	٢٢٦	٢,٤	%٨٠	٣
٩	محدودية دور الأخصائيين الاجتماعيين داخل الجمعيات الأهلية في مجال الاتجار بالأعضاء البشرية	٤٧	٢١	٢٦	٢٠٩	٢,٢	%٧٤	٤
١٠	وجود قيادات داخل الجمعيات الأهلية غير مدركة الأهمية الحد من ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية	٦٣	٢٣	٨	٢٤٣	٢,٥	%٨٦	٢

الجدول رقم (٦) يوضح المعوقات التي تواجه الجمعيات للحد من انتشار ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية وجاءت أهم هذه المعوقات وفي المرتبة الأولي وبنسبة (١٠٠%) عدم وجود خدمات لضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية بالجمعيات الأهلية، صعوبة تمويل برامج للتوعية بمخاطر الاتجار في الأعضاء البشرية، نقص خبرة الأخصائيين الاجتماعيين بالجمعيات الأهلية في مجال الاتجار في الأعضاء البشرية.

الجدول رقم (٧) المقترحات لتفعيل دور الجمعيات الأهلية للحد من انتشار ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	النسبة	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
١	عقد حلقات نقاشية للأخصائيين الاجتماعيين بالجمعيات الأهلية لتبادل الرأي حول أهداف برامج رعاية ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية	٩٤	–	–	٣٨٢	٣	%١٠٠	١
٢	إيجاد برامج عمل مشتركة بالجمعيات	٩٤	–	–	٣٨٢	٣	%١٠٠	١

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	النسبة	الترتيب
		موافق	إلي حد ما	غير موافق				
	الأهلية لتحسين مستوى الخدمات المقدمة لضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية							
٣	تنسيق الموارد المادية بين الجمعيات الأهلية لمقابلة حاجات ومشكلات ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية	٩٤	–	–	٣٨٢	٣	%١٠٠	١
٤	توفير الكوادر المدربة من الأخصائيين الاجتماعيين على ابتكار آليات مناسبة لرعاية ضحايا الاتجار بالبشر	٩٤	–	–	٣٨٢	٣	%١٠٠	١
٥	تبادل الخبرات بين الجمعيات الأهلية لتحديد أهداف تخطيطية تعبر عن الاحتياجات الحقيقية لضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية	٩٤	–	–	٣٨٢	٣	%١٠٠	١
٦	وضع إستراتيجية متكاملة تتضمن برامج لمكافحة ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية بالجمعيات الأهلية	٩٤	–	–	٣٨٢	٣	%١٠٠	١
٧	إعادة توجيه السياسات الاجتماعية بالجمعيات الأهلية لتوفير الخدمات لضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية	٩٤	–	–	٣٨٢	٣	%١٠٠	١
٨	تصميم وتنفيذ برامج تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين في الجمعيات الأهلية في مجال الحماية من الاتجار في الأعضاء البشرية	٩٤	–	–	٣٨٢	٣	%١٠٠	١
٩	إعداد برامج لرفع الوعي لدي الأخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية	٩٤	–	–	٣٨٢	٣	%١٠٠	١
١٠	تقديم المساعدات والاستشارات الاجتماعية لضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية	٩٤	–	–	٣٨٢	٣	%١٠٠	١

الجدول رقم (٧) يوضح المقترحات التي تسهم في تفعيل دور الجمعيات الأهلية للحد من انتشار ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية وقد جاءت كافة المقترحات التي تم تناولها وبنسبة (١٠٠%) من آراء عينة الدراسة.

ثامناً:النتائج العامة للدراسة والإجابة على تساؤلات الدراسة:

١-خصائص ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية:

أ-ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية جريمة مستحدثة.

ب-تعتبر ظاهرة تسهم في إفساد القيم الأخلاقية والعلاقة الاجتماعية الأسرية.

ج-ظاهرة مركبة من عدة عناصر (السلعة . التاجر . السوق).

٢-أنماط المتاجرة في الأعضاء البشرية:

أ-شركات وهمية للتوظيف لسرقة الأعضاء البشرية للفقراء.

ب-قيام شبكة متخصصة بتوفير الأعضاء البشرية بالتعاون مع مستشفيات خاصة بمقابل مادي.

ج-استئصال الأعضاء البشرية للأسرى لدي التنظيمات الإرهابية.

٣-العوامل التي تسهم في انتشار ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية:

أ-انتشار الفقر وسوء الأوضاع الاقتصادية.

ب-المكاسب والأرباح المادية الضخمة التي تجني من عمليات الاتجار في الأعضاء البشرية.

ج-تمويل شبكة الإنترنت إلي سوق سوداء لتجارة الأعضاء البشرية.

٤-الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية:

أ-ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية تمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان.

ب-الاتجار بالأعضاء البشرية يؤدي للتفكك الاجتماعي.

ج-الاتجار بالأعضاء البشرية يتلف الصحة العامة للفرد مما يؤثر على المجتمع.

٥-المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية للحد من انتشار ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية:

أ-عدم وجود خدمات لضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية بالجمعيات الأهلية.

ب-صعوبة تمويل برامج للتوعية بمخاطر الاتجار بالأعضاء البشرية.

ج-نقص خبرة الأخصائيين الاجتماعيين في مجال الاتجار بالأعضاء البشرية.

٦-المقترحات لتفعيل دور الجمعيات الأهلية للحد من انتشار ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية:

أ-عقد حلقات نقاشية بين الأخصائيين الاجتماعيين بالجمعيات الأهلية لتبادل الرأي والفكر حول الأهداف التخطيطية لبرامج خطة رعاية ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية.

ب-إيجاد برامج عمل مشتركة بالجمعيات الأهلية لتحسين مستوى الخدمات المقدمة لضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية.

ج-تنسيق الموارد المادية بين الجمعيات الأهلية لمقابلة حاجات ومشكلات ضحايا الاتجار بالبشر.

تاسعاً:التصور المقترح لطريقة تنظيم المجتمع لتفعيل إسهامات الجمعيات الأهلية للحد من ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية:

١-أهداف التصور المقترح:

أ-الهدف العام: إبراز إسهامات طريقة تنظيم المجتمع من خلال تصور مقترح للجمعيات الأهلية للحد من ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية.

ب-الأهداف الفرعية:

-الهدف التنسيقي بين منظمات المجتمع المدني ومنها الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية المعنية بظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية لتنمية الوعي المعرفي لمخاطر هذه الظاهرة.

-الهدف التخطيطي لوضع خطط بصورة تعاونية تحديد الأولويات لتنمية الوعي السلوكي بمخاطر ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية.

-الهدف التنموي ويتضمن جانبين وهما:

*الهدف المادي توفير معلومات عن حجم مشكلة الاتجار بالأعضاء البشرية والضحايا والبرامج التي تناسبهم.

*الهدف المعنوي المساهمة في إحداث تغيرات في التوعية بمخاطر الاتجار بالأعضاء البشرية.

-الهدف الدفاعي من خلال مطالبة المسئولين عن ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية وتشجيع المواطنين على الالتحاق ببرامج التوعية.

-الهدف الخاص بالعمل مع مجتمع المنظمة من خلال التعرف على آراء أفراد المجتمع عن ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية من حيث تحديد جوانب القوة والضعف.

٢-فلسفة التصور المقترح:

أ-ضرورة الموائمة بين الإمكانات المتاحة ومخاطر ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية.

ب-تنمية الوعي المجتمعي عملية مكتسبة يجب أن تراعي الفروق الفردية لأفراد المجتمع.

ج-إتاحة الفرصة لضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية للتعبير عن احتياجاتهم ورغباتهم نتيجة تعرضهم لعملية الاتجار بالأعضاء البشرية.

د-أن يتضمن الوعي المجتمعي بمخاطر ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية ثلاثة جوانب متصلة تبدأ بالجانب الإدراكي أو المعرفي مروراً بالجانب السلوكي وصولاً للجانب الانفعالي.

هـ-أهمية التنسيق بين الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بالتوعية بمخاطر ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية.

و-يتطلب تنمية الوعي المجتمعي بمخاطر ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية تضافر الجهود والمؤسسات الحكومية والأهلية مع ضرورة توفير الإمكانات اللازمة.

٣-مراحل التصور المقترح:

أ- أن يلتزم أخصائي تنظيم المجتمع بالجمعيات الأهلية في مجال الاتجار بالأعضاء البشرية بعدة مراحل وهي:

*المرحلة التمهيدية وتتضمن ما يلي:

-التعرف على المؤسسات الحكومية والأهلية المعنية بضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية.

-تحديد أهداف التصور فيما يتعلق بتنمية الوعي المجتمعي بجوانبه المعرفي، السلوكي أو المهاري، الوجداني.

-تحديد الإمكانات والموارد المتاحة لتحقيق الأهداف.

-التعرف على مستوى الوعي المجتمعي لدي المواطنين.

-التعرف على القيادات التي يمكن الاستفادة منها لتحقيق الأهداف.

-إجراء دراسات علمية مع الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة حول الاتجار بالأعضاء البشرية.

*المرحلة التخطيطية وتتضمن ما يلي:

-تحديد الأهداف المراد تحقيقها وهي تنمية الوعي المجتمعي للمواطنين بجوانبه المعرفية والمهارية والوجدانية.

-تحديد أولويات هذه الجوانب المراد تنميتها حسب الإمكانات.

*المرحلة التنفيذية وتتضمن ما يلي:

-تطبيق الخطة الموضوعة لتنمية الوعي المجتمعي للمواطنين بمخاطر الاتجار بالأعضاء البشرية .

-تدريب الأخصائيين الاجتماعيين على تنمية هذا الوعي على الأساليب والتكنيكات الملائمة لتحقيق ذلك.

-تحديد الصعوبات والمعوقات التي قد تواجه الوصول إلي مستوى مناسب من هذا الوعي.

*المرحلة التقويمية وتتضمن ما يلي:

-متابعة تنفيذ الخطة من وقت لآخر.

-الوقوف على نواحي القوة والضعف في تطبيق الخطة.

٤-الإستراتيجيات المقترحة للتصور المقترح:

أ-الموقع المكاني من خلال استثمار التقارب بين المنظمات الحكومية والمنظمات الأهلية والجمعيات الأهلية لتنمية الوعي المجتمعي بمخاطر ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية.

ب-ازدواج الخدمات: أي الاهتمام بتنظيم برامج رعاية ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية لتوسيع قاعدة الحصول على المعلومات.

ج-العضوية المشتركة: من خلال إنشاء لجنة بالجمعيات الأهلية لوضع البرامج المناسبة لضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية.

د-التضامن:أي التعاون بين الأجهزة الحكومية والجهات الأهلية المعنية لتنمية الوعي المجتمعي بمخاطر الاتجار بالأعضاء البشرية.

هـ-التكتل: من خلال حشد الإمكانيات والموارد لاستخدامها في تنمية الوعي المجتمعي.

و-فرض التعاون: وذلك بين الأطراف المعنية بتنمية الوعي المجتمعي ومنظمات المجتمع المدني.

ز-الاتصال: بين الجهات المعنية لتنمية المجتمع وللحصول على معلومات وبيانات عن ضحايا الاتجار في الأعضاء البشرية.

ح-استثمار موارد الزمن: أي الفترات المتاحة للوعي المجتمعي.

ط-الاتفاق العام: حول أهمية اعتبار تنمية المجتمع هدفاً للوقاية من مخاطر الاتجار في الأعضاء البشرية.

٥-التكنيكات المقترحة لممارسة التصور المقترح:

أ-الإقناع من قبل الأطراف المعنية بأهمية تنمية الوعي من خلال الجوانب المعرفية والسلوكية والوجدانية.

ب-العمل المشترك بين المؤسسات المعنية للمساهمة في تنمية الوعي وخاصة في الجانب السلوكي أو المهاري.

ج-التعليم: من خلال التركيز على تنمية الوعي من خلال توفير المعارف والمعلومات المتعلقة بمخاطر ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية.

د-حل المشكلة وخاصة ما يتعلق بالأوقات المتاحة والإمكانيات والموارد المطلوبة لتحقيق هذا الوعي.

هـ-الإرغام اللين: من خلال ربط هذا الهدف بتقييم برامج رعاية الضحايا.

و-الزيارات والمقابلات: للجهات المعنية لوضع خطة علاج الضحايا.

ز-المناقشة الجماعية: بين الجهات المعنية فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج.

ح-المساومة وذلك للحصول على الموارد والإمكانيات والموافقات اللازمة لتنفيذ البرنامج.

٦-أدوار طريقة تنظيم المجتمع المستخدمة في تنفيذ التصور المقترح:

أ-المخطط: وذلك من أجل تطوير البرامج والخدمات التي تقدمها الأجهزة المسئولة للحد من مخاطر ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية.

ب-المنسق: وذلك لمنع التكرار أو الازدواج في تقديم الخدمات بحيث تتولى الجمعيات الأهلية دور المنسق حيث تقوم بتوزيع الأدوار بحيث تختص بعض الإدارات بالأساليب الوقائية، البعض الآخر بالأساليب العلاجية.

ج-المرشد: وفيه يتم المبادرة بالنزول إلي مجتمع ضحايا الاتجار والأعضاء البشرية وذلك للتعرف على احتياجاتهم ومشكلاتهم وتبصيرهم بالأسباب الاجتماعية والاقتصادية المؤدية للاتجار بالأعضاء البشرية نحوهم وذلك من أجل مساعدتهم وتقديم كافة الوسائل الممكنة لمواجهة هذه المشكلة ودمجهم في المجتمع وكذلك النزول إلي المستثمرين لتبصيرهم بأهمية تبرعاتهم ومشاركتهم في مواجهة مشكلات هذه الفئة وكذلك النزول للمسئولين بالتربية والتعليم وتبصيرهم بكيفية دمج أطفال ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية.

د-الممكن: وذلك من خلال التركيز على مشاعر عدم الرضا لدي ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية من أجل تمكينهن اقتصادياً واجتماعياً عن طريق توفير فرص التدريب والتعليم المتسمر لهم.

هـ-الخبير: ويتطلب هذا الدور من المنظم الاجتماعي أن يكون لديه معلومات كافية عن الشبكات ومراحل تكوينها من أجل تحقيق التشبيك بين جمعيات رعاية ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية في جميع الجوانب المعلوماتية والتدريبية والإعلامية وكذلك يستخدم هذا الدور في مد الضحايا بالمعلومات والحقائق وتبصيرهم بحقوقهم، محو الأمية القانونية وكل ما يتطلبه مواجهة الاتجار بالأعضاء البشرية.

و-المعالج الاجتماعي: وذلك من خلال تشخيص مشكلة الاتجار بالأعضاء البشرية والتعرف على أسبابها الاجتماعية والاقتصادية والمساعدة على حلها.

٧-المهارات المستخدمة في تنفيذ التصور المقترح:

أ-مهارة حل المشكلة المجتمعية: وذلك من خلال ممارسة الأنشطة التمهيدية وتتمثل في القيام بالتحليل النقدي لوظائف الأجهزة المسئولة عن رعاية ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية للتعرف على أسباب ضعف فاعلية هذه المؤسسات في مواجهة هذه الظاهرة وصولاً إلي تحديد وتحليل المشكلة المجتمعية والتعرف على

الاحتياجات والأسباب الاجتماعية والاقتصادية لهذه الظاهرة وتحديد أولوياتها ومن ثم تحديد أهداف التدخل المهني ووضع خطة العمل وتنفيذها وتقويمها.

ب-مهارة الاتصال: وتستخدم في فتح وتيسير قنوات الاتصال لتحقيق التحالف بين جمعيات ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية وتسهيل تدفق المعلومات فيما بينهم والتفاعل فيما بينهم وكذلك الاتصال بوزارة التضامن الاجتماعي من أجل إقناعهم بإنشاء مكاتب للخدمة الاجتماعية تنتشر في المدن والقرى للنظر في القضايا المترتبة على الاتجار بالأعضاء البشرية وكذلك إنشاء مراكز للتوعية والإرشاد الأسري لهذه الأسر وخدمات الخط الساخن لتوجيه هذه الأسر نحو الجهات المعنية برعايتهم والاتصال بالمستثمرين لإقناعهم بأهمية تبرعاتهم لجمعيات رعاية الضحايا لزيادة مواردها المالية.

ج-مهارة المشورة: وتستخدم في مد ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية بكافة المعلومات والمصادر المجتمعية التي يمكن الاستعانة بها لمساعدتهم لمواجهة مشكلاتهم وتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً وكذلك مد جمعيات رعاية هذه الأسر بالمعلومات اللازمة لتحقيق التشبيك.

د-مهارة اللوبي: وتستخدم لتنظيم أسر ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية للمطالبة بحقوقهم في زيادة معاشات الضمان الاجتماعي وحقوقهم في التدريب وعمل مشروعات صناعية صغيرة لهم وجعلهم أداة ضاغطة على متخذي القرارات واستخدام أداة الشكاوي ووسائل الإعلام لإثارة قضاياهم وتكوين رأي عام مساند لها.

٨-أدوات طريقة تنظيم المجتمع المستخدمة في تنفيذ التصور المقترح:

أ-الاجتماعات: وذلك لوضع خطة العمل من أجل تطوير البرامج والخدمات التي تقدمها الأجهزة المعنية برعاية ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية.

ب-الزيارات المجتمعية: لكبار المسئولين بمديرية التضامن الاجتماعي ومديرية الأمن ورؤساء الإدارات التابعة لها لمشاركتهم في مواجهة ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية.

ج-المقابلات: لضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية لمساعدتهم على مواجهة هذه الظاهرة نحوهم وذلك عن طريق تمكينهم اقتصادياً واجتماعياً من خلال البرامج التعليمية والدورات التدريبية وتوجيههم إلي مصادر الخدمات وموارد المجتمع.

د-الندوات: وذلك للتعرف على الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للضحايا والأسباب المؤدية لهذه الظاهرة وكيفية التعامل مع هذه المشكلة وتوعية المسئولين خاصة المسئولين بالتربية والتعليم لتبصيرهم بأهمية دمج أطفال ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية في المجتمع وذلك بتقديم الدعم ألمعلوماتي لهم وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وتعويدهم على المسئولية واحترام القانون والعقلانية والموضوعية والإحساس بالاطمئنان وأهمية مساعدة الأخصائيين الاجتماعيين لهم.

هـ-المؤتمرات: وذلك لإقناع المجتمع بضرورة تغيير نظرته لضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية والمساعدة على دمجهم في المجتمع.

و–الشكاوي: وتقدم للمسئولين عن رعاية هذه الفئة ومتخذي القرارات ولاسيما بمديرية التضامن الاجتماعي من اجل زيادة معاشات الضمان الاجتماعي لهذه الفئة وعمل مشروعات صناعية صغيرة لزيادة دخلهم من خلال تعاون إدارة الأسر المنتجة وإدارة الرعاية اللاحقة بمديرية الأمن.

ز– وسائل الإعلام: وذلك باستخدام كافة وسائل الإعلام لمواجهة ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية نحو الضحايا وذلك من خلال عرض قضاياهم لكسب رأي عام مساند لها وكذلك عدم نشر الموضوعات الإعلامية العنيفة التي تسيء للمرأة أو الطفل أو المسن أو أي فرد من أفراد أسرة الضحايا وتوجيه الرأي العام بمختلف وسائل الإعلام نحو مشكلة الاتجار بالأعضاء البشرية الممارس ضد هذه الفئة وما قد يترتب على عدم توفير سبل الحياة الشريفة لهم والاستعانة بقادرة الرأي في المجتمع في الحملات الإعلامية لتكون بمثابة جماعات ضاغطة ومؤثرة على متخذي القرارات في المجتمع.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

١. أمين، أحمد محمد (٢٠٠٩م): الآليات الأمنية لمواجهة الاتجار بالبشر ، وزارة الداخلية، مصر.

٢. حمزاوي، رياض أمين (١٩٩١م) معوقات إدارة الهيئات الاجتماعية، المؤتمر العلمي الخامس، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٣. الدسوقي، محمد سميرة (٢٠١٤م): التكامل بين جهود المنظمات الحكومية والأهلية في التخطيط لبرامج رعاية الأطفال ضحايا الاتجار بالبشر، مجلة الخدمة الاجتماعية الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين.

٤. الدوسري، سمحان محمد (٢٠١٣م) جرائم السرقة في ضوء نظرية النشاط الروتيني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٥. الرويات، دلال عبد الله (٢٠١٣م): المسؤولية الجنائية عن تجارة الأعضاء البشرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

٦. زريقات، مراد بن على (٢٠٠٦م): جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية، مؤتمر جامعة نايف العربية الأمنية.

٧. السروجي، طلعت مصطفي (١٩٩١م): مشكلات العملية التخطيطية لتنمية المجتمعات الحضرية المحلية، المؤتمر العلمي الخامس، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٨. الشيخلي، عبد القادر عبد الحافظ (٢٠٠٥م) تجريم الاتجار بالأعضاء البشرية في القوانين والاتفاقيات الدولية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٩. عبد الحميد، عبد الحافظ (٢٠٠٥م): الآثار الاجتماعية لظاهرة الاتجار بالبشر، جامعة نايف العربية الأمنية.

١٠. عبد المنعم، سهير (٢٠٠٩م): مكافحة الاتجار بالبشر بين السياسة الجنائية والسياسة الاجتماعية والجنائية.

١١. عرفان، محمود محمود (٢٠١٠م): آليات الخدمة الاجتماعية في مواجهة الآثار المترتبة على الاتجار بالبشر، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الحادي والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

١٢. عرفة، السيد محمد (٢٠١٥م): تجريم الاتجار بالأطفال في القوانين والاتفاقيات الدولية، جامعة نايف

١٣. فتحي، مديحه مصطفي (٢٠٠٢م): فعالية وكفاءة الخدمات الاجتماعية في منظمات المسنين من منظور طريقة تنظيم المجتمع، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية.

١٤. قناوي، سحر خليفة (٢٠١٥م): ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية ودور الخدمة الاجتماعية، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة.

١٥. قنديل، أماني (١٩٩٥م): دور المنظمات غير الحكومية في مصر بين المحددات المحلية والمتغيرات العالمية، رسائل النداء الجديد، العدد الثلاثون.

١٦. محمود، منال طلعت (٢٠٠٧م): تقويم برامج حماية الأطفال المعرضين للخطر، المؤتمر العلمي الدولي العشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

١٧.يوسف، أشرف عبد العزيز (٢٠١١م) الحماية الجنائية والأمنية للأطفال المعرضين للانحراف، رسالة دكتوراه أكاديمية الشرطة لكلية الدراسات العليا، مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1-Robert L .Barker (2007): The Social Work Dictionary U.S,N,A,S.W.

2-Mattar.M. Y. Trafficking in pessons especially women and children in countries of the middle east: the scope of the problem and the Appropriate legislative Responses in Fordham international law journal, Vol. 26.